بل كما اعتضنا في حاشية السابقة وقد توقف بل على العكس ظ وقس
عليه اذا جعل الساعي الفاعل في ضمنه اجتماع النقيضين لم يرفع
اثنانية الثنائية بحكم الحس كما في لانه ينافي الاحساس بخلاف الثاني
الاول الان الفرق بعض الاحتمالات مع الوجود الاساسي الاحساس
بل استحالة اجتماع النقيضين لا في انفسهما حكم الحس ثم اعلم
على اساس القاعدة من التوافق والتخالف يلزم استغناء احدهما عن كل
منهما لسبب الاخر فلا يتوقف شيء منهما محتاجا اليه بخصوصه وتوقف
الحقائق على سبيل البدل وان جوز بعضهم لكن الشارح قد حقق
في حواشي شرح التجريد بانه في كالمجتمعين والمتعاقبين بالدليل المذكور
لعدم احتياج احدهما بخصوص شيء منهما مع ان ما نحن فيه ليس محالا هو على
البدل بالمعنى المذكور الذي ذكروه او هو ان يلزم العلتان
بحيث اذا وجدت احديهما استحال وجود الاخر بعدها
وان امكن ان يوجد بدل الاولى ابتداء ثم لو كان الحكم
وجود الثانية بدلا لا مستوا كان وجود ذاته بدلا ولا كان
معه والظ هو ذا ولكن لا مخلص كما ذكره الشارح منه الا
استغناء فيه بذا كان المناسب ان يجعل الساعي الاستغناء
عن ذاته لزومه على اسر حال كما يبين وظهور استحالته كما

يظهر

بظهر من جعل الساعي فاعل العالمين فتامل قوله لو اراد الاستقلال
رجع اي لو اراد الشيء بالاستقلال بدون الاستعانة من الاخر
يحصل ذلك الشيء باراده انه كما لا يحصل الشيء ما لعلة الناقصة وفرق
بين ارادة الاستقلال واردة الشيء بالاستقلال ولا توهم
مع انه لا ضرر على الخارج انه على مذهب من يقول بالوساطة وصدور
الواحد عن الواحد كما هو نقله من محقق الصوفية والحكماء يلزم
العجز في احد الاول لان كلا من المقدورات يجوز ان يكون
معلولا ولا نظر الى ذاته فيشمل استقلال القدرة كيف وهم
القدرة بالاستقلال على بعضها بعد صدور واحد ولا الاثنين
شمول القدرة عليهما وصدور كل معا بالاستقلال في مرتبة اجتماع
النقيضين دار لتقاسمهما فان المقدور والممكن كل واحد من المقدور
لا الكل المجموع كما هو محقق في اخر بحث قدم العالم حيث القلنا
شبهة ان جميع المقدورات الممكنة كيف لا ينذا اما ان يكون
متناهية الخ فلا نقص لكن يبقى الكلام في المجموعات المتناهية
فانها ممكنات ويمكن ايضا ان يلزم ذلك مع قطع النظر عن
ان كلا من المقدورات يجوز ان يكون معلولا اولا فانه لا نقص
فيه لكون احد الاول مقدورا بالاستقلال او الجواز مقدورا

Copyright © King Saud University